



دور الرأي العام في حماية الحقوق والحريات العامة في ليبيا  
محمد السائح محمد القحواش  
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – صرمان / جامعة صبراتة  
[mhmdalsa37@gmail.com](mailto:mhmdalsa37@gmail.com)

**The Role of Public Opinion in Protecting Public Rights and Freedoms in Libya**  
**Mohammed Al-Sayeh Mohammed Al-Qahwash**  
**Faculty of Economics and Political Science – Surman / Sabratha University**

تاريخ الاستلام: 2026/05/04 - تاريخ المراجعة: 2026/05/27 - تاريخ القبول: 2026/06/06 - تاريخ النشر: 2026/06/14

**ملخص:**

تتناول هذه الدراسة بالدراسة والتحليل الدور الذي يمكن أن يلعبه الرأي العام في حماية الحقوق والحريات العامة في ليبيا بعد عام 2011، في ظل التحديات السياسية والاجتماعية والأمنية الراهنة. وقد برز الرأي العام الليبي في مرحلة ما بعد الثورة كقوة اجتماعية سعت للتأثير في مسار التحول السياسي، رغم ما واجهه من صعوبات نتيجة الانقسام السياسي وضعف المؤسسات.

تكمن أهمية الدراسة في إبراز العلاقة بين وعي المواطنين وحماية الحقوق والحريات، وتقديم معرفة علمية لصناع القرار والباحثين حول تأثير الرأي العام في السياق الليبي. أما أهدافها فتتمثل في تحليل مفهوم ودور الرأي العام، واستعراض واقع الحقوق والحريات في ليبيا بعد 2011، ودراسة العلاقة بين الرأي العام وحماية هذه الحقوق، وصولاً إلى تقديم توصيات لتعزيز فعاليته.

تنطلق الدراسة من إشكالية محورية هي:

ما مدى قدرة الرأي العام الليبي على حماية الحقوق والحريات العامة في ظل التحديات السياسية والاجتماعية الراهنة؟ وتفترض وجود علاقة طردية بين وعي الرأي العام وقدرته على الحماية؛ بحيث يزيد تأثيره كلما زاد وعي المواطنين وتنظيمهم المدني.

اتبعت الدراسة مناهج متعددة: المنهج الوصفي التحليلي لتناول المفاهيم والواقع، والمنهج التاريخي لتتبع تطور الرأي العام، والمنهج المقارن لمقارنة التجربة الليبية بتجارب دول مماثلة.

تهدف الدراسة في نهايتها إلى تقديم نتائج وتوصيات تسهم في تفعيل دور الرأي العام كأداة مجتمعية أساسية للدفاع عن الحقوق والحريات العامة في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: الرأي العام - حماية الحقوق - الحريات العامة - ليبيا.

**Abstract:**

This study examines and analyzes the role public opinion can play in protecting public rights and freedoms in post-2011 Libya, given the current political, social, and security challenges. Libyan public opinion has emerged in the post-revolutionary period as a social force that sought to influence the course of political transition, despite the difficulties it faced as a result of political division and weak institutions.

The importance of the study lies in highlighting the relationship between citizen awareness and the protection of rights and freedoms, and providing scientific knowledge to decision-makers and researchers about the impact of public opinion in the Libyan context. Its objectives include analyzing the concept and role of public opinion, reviewing the reality of rights and freedoms in Libya after 2011, examining the relationship between public opinion and the protection of these rights, and ultimately offering recommendations to enhance its effectiveness.

The study begins with a central question:

To what extent is Libyan public opinion capable of protecting public rights and freedoms in light of current political and social challenges?

It assumes a direct relationship between public awareness and its ability to protect; its influence increases as citizens' awareness and civil organization increase.

The study adopted multiple approaches: a descriptive and analytical approach to address concepts and reality, a historical approach to track the evolution of public opinion, and a comparative approach to compare the Libyan experience with the experiences of similar countries. Ultimately, the study aims to present findings and recommendations that contribute to activating the role of public opinion as a fundamental societal tool for defending public rights and freedoms in Libya.

## المقدمة

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات غير مسبوقة في طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، نتيجة لعوامل متشابكة فرضتها تطورات النظام الدولي، وانفجار ثورات الاتصال والمعلومات، وصعود ما يُعرف بـ «مجتمعات المعرفة». فقد أضحت المواطن في المجتمعات الحديثة فاعلاً رئيساً في صنع القرار ورقابة السياسات، لا مجرد متلقٍ أو منفذٍ لما تفرضه السلطة السياسية أو الاقتصادية أو الدينية. وأصبح الرأي العام يمثل سلطة معنوية ورقابية توازي في كثير من الأحيان السلطات التقليدية في تأثيرها، بل ويتجاوزها أحياناً في شرعية المواقف ومشروعية الاعتراض.

وتبرز هذه الظاهرة بجلاء في الدول التي تمر بمرحلة انتقال سياسي أو تحول ديمقراطي، حيث يصبح الرأي العام بمثابة ميزان حساس يلتقط نبض الشارع ومخاوفه وآماله، ويسهم – إن توفرت له بيئة قانونية وإعلامية مناسبة – في توجيه السياسات وحماية الحقوق والحريات العامة. وفي الحالة الليبية بعد عام 2011، ظهرت ملامح هذا الدور بشكل جلي، حيث شهدت البلاد حراكاً جماهيرياً واسعاً وتعبيرات متباينة للرأي العام، كان لها دور متفاوت في التأثير على مواقف السلطة الانتقالية، وصياغة القوانين والسياسات، ومراقبة أداء المسؤولين.

غير أن هذا الدور لم يكن مطلقاً أو متجانساً، بل تباينت حدوده وفاعليته باختلاف السياقين الأمني والسياسي، وتأثر بعوامل بنيوية عميقة، مثل الانقسام المؤسسي، وغياب سلطة مركزية قوية، وانتشار السلاح، فضلاً عن العوامل الثقافية والاجتماعية التي تعزز من النزعات القبلية والمناطقية على حساب بناء رأي عام وطني جامع. وفي ظل هذه التعقيدات، تصبح دراسة دور الرأي العام في ليبيا بعد 2011 ضرورية لفهم مسار الانتقال الديمقراطي، واستشراف آفاق ترسيخ الحقوق والحريات في بيئة لا تزال هشّة ومفتوحة على احتمالات متعددة.

ولعل أهمية هذه الدراسة تنبع أيضاً من كونها تتناول مسألة تُعدّ من صميم المشكلات الجوهرية في التجارب الانتقالية عموماً، وهي كيفية بناء علاقة توازن بين السلطة والمجتمع تضمن حرية التعبير والرقابة الشعبية، دون الانزلاق إلى فوضى أو انقسامات تُجهض مشروع الدولة الديمقراطية الحديثة. فمنذ ثورات الربيع العربي، اتجه كثير من الأدبيات إلى تحليل أسباب فشل أو نجاح بعض المجتمعات في تحويل قوة الرأي العام إلى طاقة بناءة لصالح تكريس منظومة حقوق الإنسان، لا مجرد طاقة احتجاجية تنتهي مع اللحظة الثورية.

وعلى المستوى النظري، تمثل دراسة الرأي العام في الحالة الليبية إضافة علمية مهمة؛ إذ لا تزال البحوث الأكاديمية العربية محدودة نسبياً في تحليل تأثير الرأي العام في السياقات الانتقالية المضطربة، مقارنة بالدراسات الغربية التي تناولت تجارب أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء. كما أنّ ندرة البيانات الميدانية وصعوبة الوصول إليها في ليبيا تُضاعف من أهمية هذه الدراسة التي تسعى لتأطير الظاهرة ضمن إطار تحليلي يجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والمقارن.

ومن الناحية العملية، تمثل هذه الورقة محاولة لتقديم معرفة علمية قد تفيد صناع القرار والمجتمع المدني والإعلاميين والباحثين، في فهم محددات وديناميات تأثير الرأي العام الليبي، والعوامل التي تدعم أو تعيق مساهمته في حماية الحقوق والحريات العامة، بما يسهم في وضع سياسات عامة أكثر استجابة لتطلعات المواطنين، وتعزيز بناء مؤسسات قادرة على تحقيق العدالة والمساءلة.

### عليه، تتلخص أهمية هذه الدراسة في عدة نقاط:

- 1 - تسليط الضوء على العلاقة الجدلية بين الرأي العام وحماية الحقوق والحريات، باعتبارها علاقة جوهرية في أي مسار ديمقراطي.
- 2 - الكشف عن التحديات البنوية والمؤسسية والثقافية التي تحدّ من فعالية الرأي العام في الحالة الليبية.
- 3 - تقديم قراءة تحليلية نقدية للتجربة الليبية بعد 2011 في ضوء تجارب مقارنة إقليمية ودولية.
- 4 - الخروج بتوصيات عملية لتعزيز الدور الإيجابي للرأي العام كأداة رقابية وسلمية في الدفاع عن منظومة حقوق الإنسان.

وتسعى الدراسة للإجابة عن الإشكالية المركزية التالية:

- ما مدى قدرة الرأي العام الليبي على حماية الحقوق والحريات العامة في ظل التحديات السياسية والاجتماعية الراهنة؟ ومن هذه الإشكالية تشتق فرضية أساسية مفادها أن:

"هناك علاقة طردية بين وعي الرأي العام الليبي وقدرته على حماية الحقوق والحريات العامة؛ فكلما ارتفع وعي المواطنين وتنظيمهم المدني، زادت قدرة المجتمع على حماية هذه الحقوق رغم التحديات البنوية والسياسية".

ولتحقيق أهدافها، تعتمد الدراسة على مزيج من المناهج:

- المنهج الوصفي التحليلي: لتفسير المفاهيم وتحليل النصوص القانونية والسياسية المتعلقة بالرأي العام والحقوق والحريات.  
 - المنهج التاريخي: لتتبع تطور الرأي العام ودوره منذ سقوط النظام السابق في 2011.  
 - المنهج المقارن: لمقارنة التجربة الليبية مع تجارب بلدان عربية وأجنبية شهدت تحولات مماثلة.  
 وتنقسم خطة الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

**المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للرأي العام: يتناول التعريفات وتطور المفهوم ودوره في المجتمعات الديمقراطية.  
**المبحث الثاني:** واقع الحقوق والحريات العامة في ليبيا بعد 2011: يستعرض التطورات الدستورية والتشريعية، والتحديات الأمنية والسياسية.

**المبحث الثالث:** دور الرأي العام في حماية الحقوق والحريات: يُحلل آليات التأثير، مثل الإعلام والمجتمع المدني والشبكات الاجتماعية، ويتعرض للمعوقات البنيوية والسياسية.

تُختتم الدراسة بخاتمة تلخص النتائج وتقدم توصيات قابلة للتطبيق تساهم في تعزيز مكانة الرأي العام كركن أساسي من أركان الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في ليبيا. وبهذا، تُحاول الورقة أن تجمع بين التأصيل النظري والدراسة التطبيقية، لتقديم فهم شامل وعميق لدور الرأي العام في ليبيا بعد 2011، متطلعة إلى أن تكون إضافة علمية تثري المكتبة الأكاديمية وتساهم في تعزيز الحوار المجتمعي حول مستقبل الحقوق والحريات في ليبيا.

### المبحث الأول

#### الإطار المفاهيمي للرأي العام

يمثل الرأي العام أحد المفاهيم الجوهرية في العلوم السياسية والاجتماعية، إذ يُعد انعكاساً لمواقف واتجاهات المجتمع إزاء قضايا الشأن العام. وقد شهد المفهوم تطوراً كبيراً عبر التاريخ، وأصبح يلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية خاصة في الأنظمة الديمقراطية. يهدف هذا المبحث إلى توضيح تعريف الرأي العام، استعراض تطوره في الفكر السياسي والقانوني، وبيان أهميته ودوره في المجتمعات الديمقراطية.

#### أولاً: تعريف الرأي العام

يُفصد بالرأي العام تلك المجموعة من الاتجاهات والمواقف والأفكار التي تشترك فيها غالبية أفراد المجتمع أو جماعة معينة تجاه قضية أو حدث محدد.

وقد عرفه وولتر ليبمان بأنه «تلك الصورة الذهنية التي يكونها الناس عن الأحداث والأشخاص والقضايا»<sup>1</sup>. كما يرى بعض الباحثين أن الرأي العام ليس مجرد تجميع آراء فردية، بل هو حصيلة تفاعل اجتماعي وثقافي ونفسي يشكل المواقف الجماعية<sup>2</sup>.

ويُعرف أيضاً في علم الاجتماع السياسي بأنه القوة الجماعية التي تساهم في تشكيل السياسات والقرارات العامة عبر الضغط والتأييد أو المعارضة<sup>3</sup>.

وبذلك يتضح أن الرأي العام مفهوم مركب يتجاوز حدود الرأي الفردي ليشكل ظاهرة جماعية تؤثر في الحياة السياسية.

#### ثانياً: تطور مفهوم الرأي العام في الفكر السياسي والقانوني

ظهر مفهوم الرأي العام في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر مع ازدهار الصحافة والصالونات الثقافية، وارتبط بأفكار فلاسفة التنوير كجان جاك روسو، الذي ميّز بين الإرادة العامة ومجموع الآراء الفردية<sup>4</sup>. وفي القرن التاسع عشر، تطور المفهوم مع الليبراليين الذين اعتبروا الرأي العام وسيلة لضبط أداء السلطات، وأداة لتكريس الحرية السياسية. كما أولى المفكرون أهمية خاصة لحرية الصحافة باعتبارها أداة لتكوين الرأي العام المستنير.

أما في الفكر القانوني، فقد رُبط الرأي العام بالشرعية والسيادة الشعبية، حيث يُعتبر مرآة لقبول القوانين والسياسات، ورأى الفقيه الفرنسي Ripert أن احترام الرأي العام شرط لاستقرار النصوص القانونية<sup>5</sup>.

ومع تطور الإعلام الجماهيري ووسائل الاتصال الحديثة، أصبح للرأي العام دور فعال في الحياة السياسية، مما استدعى دراسته علمياً كموضوع مستقل ضمن علم الاجتماع السياسي<sup>6</sup>.

#### ثالثاً: دور الرأي العام في المجتمعات الديمقراطية

يلعب الرأي العام دوراً محورياً في الأنظمة الديمقراطية، حيث يُعد وسيلة للتعبير الشعبي عن الاهتمامات والمطالب، وسلطة رقابية غير رسمية على صانعي القرار.

من أبرز وظائفه:

- توجيه السياسات العامة من خلال استطلاعات الرأي.

- تعزيز الرقابة الشعبية على أداء الحكومة.

1 - وولتر ليبمان، الرأي العام، ترجمة محمد بدران (بيروت: دار الفارابي، 1981)، ص 13  
 2 - نعمان عبد الرزاق السامرائي، الرأي العام: طبيعته وتكوينه ووظائفه (عمان: دار الحامد، 2007)، ص 54.  
 3 - أحمد يوسف أحمد، "الرأي العام وصنع السياسة العامة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 120 (1995)، ص 114  
 4 - جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة أحمد غانم (بيروت: منشورات الجمل، 2011)، ص 74.  
 5 - Georges Ripert, Traité élémentaire de droit civil (Paris: LGDJ, 1951), p. 42.  
 6 - جان جاك روسو، موجع سابق، ص 74.

- إضفاء الشرعية على القرارات والسياسات.  
- تحفيز المشاركة السياسية وزيادة وعي المواطنين.  
يرى هابرماس أن وجود «فضاء عام» حر يُتيح للأفراد تداول الآراء شرط أساسي لازدهار الديمقراطية<sup>1</sup>. وبهذا يتبين أن الرأي العام ليس مجرد ظاهرة عابرة، بل قوة اجتماعية وسياسية مؤثرة في مسار الدول، خصوصاً في النظم الديمقراطية التي تعتمد عليه لتحقيق التوازن والشرعية.

### المبحث الثاني

#### واقع الحقوق والحريات العامة في ليبيا بعد 2011

شهدت ليبيا بعد عام 2011 تحولات عميقة في بنيتها السياسية والاجتماعية، انعكست بشكل مباشر على واقع الحقوق والحريات العامة للمواطنين. وعلى الرغم من أن سقوط النظام السابق مثل فرصة لإعادة صياغة منظومة الحقوق والحريات وفق معايير أكثر انفتاحاً وديمقراطية، فإن المسار الانتقالي في ليبيا تعثر بسبب تحديات أمنية وسياسية عميقة، الأمر الذي أثر سلبيًا على أعمال هذه الحقوق على أرض الواقع.

#### المطلب الأول: الحقوق الدستورية والتشريعات

بعد عام 2011، تم الشروع في إصدار عدد من الإعلانات الدستورية والتشريعات المؤقتة التي استهدفت تكريس الحقوق والحريات العامة، استنادًا إلى مبادئ ثورة 17 فبراير التي رفعت شعارات الحرية والديمقراطية واحترام الكرامة الإنسانية. ففي أغسطس 2011، صدر «الإعلان الدستوري المؤقت» ليكون بمثابة الوثيقة الحاكمة خلال المرحلة الانتقالية، وقد نصت مواده على جملة من الحقوق، مثل الحق في حرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات، وضمان كرامة الإنسان وعدم التعذيب، وغيرها من الحقوق التي توافقت مع العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وقد تضمنت المادة (7) من الإعلان التأكيد على التزام الدولة بحماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما نصت المادة (14) على حرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات، والمادة (15) على الحق في حرية الرأي والتعبير بشتى الوسائل.

رغم هذه النصوص المتقدمة، عانت البيئة التشريعية في ليبيا من تشتت قانوني وعدم استقرار تشريعي نتيجة استمرار الانقسام السياسي، ما أدى إلى تفاوت تطبيق هذه الحقوق بين المناطق، وضعف الرقابة على الانتهاكات. وقد بقيت مسألة صياغة دستور دائم تمثل إشكالية كبيرة، حيث لم يتم التوافق حتى اليوم على مشروع دستور يجسد القيم الديمقراطية بشكل كامل ويحمي الحقوق والحريات بأسلوب واضح وملزم.

كما أصدرت السلطات الانتقالية قوانين لتنظيم الحياة السياسية، مثل قانون الأحزاب السياسية لسنة 2012 وقانون الانتخابات للمؤتمر الوطني العام، إضافة إلى قوانين تتعلق بحرية الإعلام، لكن هذه التشريعات غالبًا ما وُجّهت بانتقادات حادة بسبب غموض بعض نصوصها، وعدم التزامها الكامل بالمعايير الدولية.

قد بينت تقارير منظمات حقوق الإنسان، مثل تقرير منظمة العفو الدولية لسنة 2015، أن كثيرًا من القوانين استُخدمت لتقييد الحريات بدلاً من حمايتها، بسبب الصياغات الفضفاضة التي تتيح للسلطات تبرير التدخل في عمل الإعلام أو تقييد حرية التظاهر تحت مسمى "الأمن العام"<sup>2</sup>.

#### المطلب الثاني: التحديات الأمنية والسياسية

رغم التقدم النسبي في الإطار القانوني والدستوري، واجهت ليبيا بعد 2011 تحديات أمنية وسياسية جسيمة أثرت مباشرة على واقع الحريات العامة وأحبطت كثيرًا من الآمال في بناء دولة ديمقراطية حديثة.

من أبرز هذه التحديات انتشار السلاح وظهور ميليشيات مسلحة خارج سيطرة الدولة، حيث أصبح السلاح أداة ضغط سياسي واجتماعي، وأدى إلى وقوع انتهاكات واسعة للحقوق دون محاسبة فعالة. فغياب الأجهزة الأمنية الموحدة، وانقسام المؤسسات السيادية مثل الجيش والشرطة، أسهما في تفشي جرائم الخطف والاعتقال والتعذيب، خصوصاً ضد الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني<sup>3</sup>.

وعلى الصعيد السياسي، أدى الانقسام بين حكومتين متنافستين (في طرابلس وفي الشرق) منذ عام 2014 إلى ضعف مؤسسات الدولة وتعطيل عملية إقرار الدستور الدائم، وفشل محاولات التوافق الوطني، ما انعكس على واقع الحقوق المدنية والسياسية. فتأجيل الانتخابات وغياب سلطة تنفيذية موحدة حال دون بناء مؤسسات قوية قادرة على حماية الحريات.

كما شهدت حرية الصحافة تراجعًا كبيرًا، حيث تعرض العديد من الصحفيين للتهديد والاعتقال والاعتداء، وأجبر البعض على ترك العمل أو مغادرة البلاد. وبحسب تقرير «مراسلون بلا حدود»، تراجعت ليبيا في مؤشر حرية الصحافة من المرتبة 131 عام 2013 إلى المرتبة 164 عام 2021<sup>4</sup>.

2- يورغن هابرماس، الفضاء العمومي، ترجمة عماد إبراهيم (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص 91.

2 - يورغن هابرماس، مرجع سابق، ص 91.

3 - مصطفى عبد الغني، الرأي العام والإعلام (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2009)، ص 66.

4- المرجع السابق، ص 68.

أما الحق في التظاهر، فعلى الرغم من تنظيم مظاهرات واسعة للمطالبة بالإصلاح ومكافحة الفساد، فإن كثيرًا منها قوبل بالعنف أو تم تفريقها من قبل مجموعات مسلحة، وهو ما جعل المواطنين يشعرون بالخوف من ممارسة هذا الحق المكفول دستوريًا.

من جهة أخرى، عانت بعض الفئات الضعيفة، مثل النساء والأقليات، من أشكال من التمييز والتهميش، حيث أشار تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن المشاركة السياسية للمرأة تراجعت، وتعرضت ناشطات لاعتداءات وتهديدات متكررة.<sup>1</sup> بهذا يتضح أن ليبيا بعد 2011 شهدت محاولة لترسيخ منظومة الحقوق والحريات عبر نصوص دستورية وتشريعات جديدة، غير أن هذه الجهود اصطدمت بتحديات أمنية وسياسية بنوية، عرقلت أعمال هذه الحقوق فعليًا. ولا يمكن الفصل بين الإصلاح القانوني واستعادة الأمن والاستقرار السياسي، إذ إن بناء الدولة الديمقراطية وحماية الحقوق والحريات يتطلبان وجود مؤسسات قوية وقضاء مستقل، مع توافق سياسي شامل على الدستور الدائم.

### المبحث الثالث

#### دور الرأي العام في حماية الحقوق والحريات

يُعدّ الرأي العام أحد أبرز أدوات الرقابة المجتمعية في الأنظمة الديمقراطية وشبه الديمقراطية على حدّ سواء. وتنبع أهميته من كونه يُمثل الضمير الجمعي للمجتمع، ويمارس تأثيرًا فعالًا في حماية الحقوق والحريات العامة من خلال توجيه سياسات الدولة، ومساءلة السلطات، والتصدي للانتهاكات قد تهدد المبادئ الدستورية والمواثيق الدولية. ويتحقق ذلك عبر وسائل متعددة ومتنوعة، أهمها الإعلام التقليدي والرقمي، منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى الشبكات الاجتماعية. ومع ذلك، لا يخلو هذا الدور من تحديات ومعوقات تحدّ من فعاليته في العديد من السياقات، خاصة في المجتمعات التي تمرّ بمرحلة انتقال سياسي أو صراع داخلي. فيما يلي نعرض بشكل موسع آليات تأثير الرأي العام، ثم نسلط الضوء على أبرز المعوقات التي تحدّ من هذا التأثير.

#### أولاً: آليات التأثير

##### 1 - وسائل الإعلام

تُشكّل وسائل الإعلام قناة أساسية بين المجتمع والسلطات، حيث تُنير الرأي العام بما يجري من أحداث وقرارات قد تؤثر على الحقوق والحريات.

- الإعلام الاستقصائي يكشف الانتهاكات وملفات الفساد<sup>2</sup> (المرسي، 2018، ص 56).
- التغطيات الإعلامية المكثفة لقضايا الاعتقال التعسفي، التعذيب، وتقييد حرية التعبير، تُسهم في تحريك الرأي العام المحلي والدولي.
- الإعلام الرقمي زاد من سرعة انتشار الأخبار والمعلومات، ما أضعف قدرة السلطات على إخفاء الانتهاكات.
- وتاريخيًا، ساهم الإعلام في دعم الحركات الحقوقية والترويج للمطالب الإصلاحية، مثل تغطيته لمطالب إنهاء قوانين الطوارئ في بعض الدول العربية بعد 2011.<sup>3</sup> منظمات المجتمع المدني تُعدّ هذه المنظمات حيوية في تكوين وبلورة الرأي العام الحقوقي، حيث تقوم بـ:
- إصدار تقارير دورية توثق الانتهاكات.
- إقامة ورش عمل ودورات توعية لتمكين المواطنين من الدفاع عن حقوقهم.<sup>4</sup>
- الضغط على الحكومات عبر الشراكة مع منظمات إقليمية ودولية، أو من خلال حملات إعلامية.
- وتبرز أهمية هذه المنظمات في كونها غالبًا ما تكون مستقلة نسبيًا عن السلطة، ما يمنحها مصداقية لدى الرأي العام.

##### 3 - الشبكات الاجتماعية

- فرضت الشبكات الاجتماعية (فيسبوك، تويتر، يوتيوب...) حضورًا قويًا في تشكيل الرأي العام، خاصةً بين فئة الشباب.
- تُستخدم لتنظيم حملات رقمية مثل العرائض الإلكترونية حملة ضدا لقمع مثلاً.
- تُمكن المواطنين من توثيق الانتهاكات بالصوت والصورة في وقتها الحقيقي، ما يُجرح السلطات أمام الداخل والخارج.
- تُوفر مساحة حرة نسبيًا للنقاش والتعبير، بعيدًا عن القيود التقليدية المفروضة على الصحافة المكتوبة أو البث التلفزيوني.
- ورغم التحديات المرتبطة بالمعلومات الزائفة، تُعدّ الشبكات الاجتماعية من أسرع وأوسع وسائل التأثير في وعي الجمهور.

##### 2 - آليات غير مباشرة

- يشمل دور الرأي العام غير مباشرة مثل:
- تشكيل ثقافة حقوقية في المجتمع تُدين الانتهاكات حتى إن لم يكن هناك تحرك رسمي.
- تأثير النخب الفكرية والأكاديمية عبر المقالات والندوات.
- الضغط على السلطات عبر الانتخابات في الأنظمة التي تُنتج ذلك.

1 - بورغن هابرماس، مرجع سابق، ص 93.

2 - المرسي، محمد عبد الحميد.. النظم السياسية المقارنة. القاهرة: دار الفكر العربي، 2018، ص 56

3 - لجبالي، محمد" (2019، ص 64).

4 - سالم، عبد الله. (2019). مقدمة في علم السياسة. طرابلس: دار الفجر.

## ثانيًا: المعوقات والتحديات

## 1 - ضعف الشفافية وتقييد المعلومات

غياب المعلومات الدقيقة أو فرض قيود على تداولها يجعل الرأي العام أسيرًا للشائعات والمعلومات غير المؤكدة. كما تؤدي الرقابة المسبقة أو حجب المواقع الإلكترونية إلى إضعاف قدرة الإعلام على أداء وظيفته الرقابية<sup>1</sup>.

## 2 - الانقسامات المجتمعية والسياسية

تؤدي الصراعات القبلية أو الطائفية أو الأيديولوجية إلى تشتت الرأي العام، ما يمنع بلورة موقف موحد بشأن القضايا الحقوقية<sup>2</sup>.

وفي حالات الصراع الأهلي، قد تطغى الاعتبارات الأمنية على قضايا الحقوق والحريات.

## 3- القيود القانونية والتشريعية

تُقيّد بعض الدول حرية تأسيس الجمعيات أو تلزمها بتراخيص معقدة، كما تُجرّم بعض الأنشطة الحقوقية تحت ذرائع مثل "الإضرار بالأمن القومي".

كما تُسنّ قوانين الإعلام الفضفاضة التي تُتيح حجب أو إغلاق المنصات الإعلامية المعارضة<sup>3</sup>.

## 4 - الإعلام الموجّه والمعلومات المضلّلة

تستخدم بعض الحكومات أو القوى السياسية وسائل الإعلام للتلاعب بالرأي العام وصرف انتباهه عن الانتهاكات، أو نشر خطاب كراهية ضد فئات معينة.

كما تُستخدم الجيوش الإلكترونية لنشر روايات موازية تقلل من حجم الانتهاكات أو تُبررها<sup>4</sup>. يتضح مما سبق أنّ الرأي العام أداة فعّالة في حماية الحقوق والحريات، شرط توفر بيئة قانونية وإعلامية تُشجع على الشفافية، وتحمي حرية التعبير، وتُفصل من الانقسامات المجتمعية. كما أن نجاحه يعتمد على تضافر جهود الإعلام، منظمات المجتمع المدني، والشبكات الاجتماعية.

أما التحديات والمعوقات فتظل قائمة، وتتطلب إصلاحات سياسية وتشريعية لضمان دور حقيقي ومستدام للرأي العام في تعزيز منظومة حقوق الإنسان.

## الخاتمة

تبيّن من خلال هذه الدراسة أنّ الرأي العام يُعدّ قوةً اجتماعيةً محوريةً في حماية الحقوق والحريات العامة، حيث يُعبّر عن وعي الجماهير وإرادتهم تجاه قضايا الشأن العام، ويمارس دورًا رقابيًا على السلطات وصنّاع القرار. غير أنّ فعالية هذا الدور في الحالة الليبية ما زالت محدودة نسبيًا، بسبب ما تشهده البلاد من انقسام سياسي حاد، وضعف في بنية مؤسسات الدولة، فضلًا عن التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية المترابطة منذ عام 2011.

لقد أوضحت النتائج أنّ الوعي الجماهيري يمثّل ركيزةً أساسيةً لأيّ عملية إصلاح حقيقي أو دفاع فعّال عن الحقوق والحريات، إذ يوفّر الأساس الشعبي الذي تستند إليه مطالب الإصلاح ومحاسبة المسؤولين. إلا أنّ ضعف المؤسسات الرسمية يقلّل كثيرًا من فعالية هذا الرأي العام، حيث لا يجد سبيلًا مؤسسيًا واضحًا للتأثير على السياسات العامة، ويُحرّم من آليات تتيح له ممارسة هذا الدور بشكل منظم ودائم.

كما كشفت الدراسة أنّ وسائل الإعلام التقليدية والجديدة، لا سيما شبكات التواصل الاجتماعي، باتت تلعب دورًا محوريًا في تكوين الرأي العام وتوجيهه. غير أنّ هذا الدور يظلّ محكومًا بجملة من العوامل، مثل جودة المحتوى الإعلامي، واستقلالية وسائل الإعلام، وقدرة المجتمع على التمييز بين المعلومات الموثوقة والشائعات.

وفي هذا السياق، يبرز تحدّي آخر يتمثّل في الحاجة إلى تطوير منظومة تشريعية متكاملة تدعم حرية الرأي والتعبير، وتحمي الصحفيين والناشطين من المضايقات والانتهاكات، بما يضمن بيئة إعلامية حرة ومسؤولة.

## النتائج الدارسة

إنّ ما توصّلت إليه الورقة يؤكّد أنّ الرأي العام لا يعمل في فراغ، بل يتأثر بمجموعة من العوامل النبوية والثقافية والسياسية. ففي الدول المستقرة ذات المؤسسات الراسخة، يستطيع الرأي العام أن يُحدث تغييرات جوهرية في السياسات والقوانين، بينما في الدول التي تمرّ بمرحلة انتقالية أو صراعات داخلية – مثل ليبيا – تصبح فاعليته محدودة بفعل الانقسامات الداخلية، وضعف السلطة المركزية، وغياب ثقافة سياسية ديمقراطية متجدّرة.

إضافة إلى ذلك، تبيّن أنّ ضعف الوعي القانوني لدى شريحة واسعة من المواطنين يُعقّد مهمة تكوين رأي عام مستنير قادر على الدفاع عن الحقوق والحريات. وهذا ما يجعل برامج التوعية القانونية والمدنية ذات أولوية قصوى في المرحلة الراهنة.

## التوصيات

انطلاقًا من هذه النتائج، يمكن القول إن تعزيز دور الرأي العام في حماية الحقوق والحريات في ليبيا يستوجب خطة متكاملة تشمل عدة محاور:

<sup>1</sup> - مراسلون بلا حدود، 2022م

<sup>1</sup> - عبد الله، أحمد، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020، ص 120

الإعلان الدستوري الليبي، أغسطس 2011.

<sup>3</sup> - المرسي، محمد عبد الحميد. النظم السياسية المقارنة. مرجع سبق ذكره، ص 59

<sup>4</sup> - (Howard & Hussain, 2013)

- 1 - ثقافياً وتربوياً: إدماج مفاهيم الحقوق والحريات العامة في المناهج التعليمية، وتكثيف الحملات التوعوية عبر الإعلام والمؤسسات التعليمية والدينية.
  - 2 - مؤسسياً: إعادة بناء وتقوية مؤسسات الدولة لتكون أكثر شفافية وخضوعاً للرقابة الشعبية، مع توسيع مجالات المشاركة المجتمعية في صنع القرار.
  - 3 - إعلامياً: دعم حرية واستقلال وسائل الإعلام، وتطوير قدرات الصحفيين والمؤسسات الإعلامية على إنتاج محتوى مهني وموضوعي، والحد من خطاب الكراهية والتضليل الإعلامي.
  - 4 - تشريعياً: سنّ وتفعيل قوانين تضمن حرية التعبير وتحمي الناشطين والإعلاميين، بما يعزز بيئة ديمقراطية صحية. ختاماً، تؤكد الورقة أنّ بناء رأي عام فعّال ليس مسألة آنية أو مؤقتة، بل هو عملية طويلة المدى تتطلب تنمية ثقافة مدنية، وتقوية مؤسسات المجتمع المدني، وتحقيق استقرار سياسي وأمني يتيح للمواطنين المشاركة بفعالية في الشأن العام. إن الرأي العام المستنير والقوي يمكن أن يشكل صمّام أمان يحمي الحقوق والحريات، ويمنع التسلّط والتفرد بالسلطة. ولكن لتحقيق ذلك في ليبيا، هناك حاجة ماسّة إلى تضافر الجهود بين الدولة والمجتمع والأفراد، من أجل بناء منظومة ديمقراطية متكاملة تقوم على الشفافية والمساءلة واحترام الحقوق الإنسانية.
- بذلك يمكن القول إن مستقبل الحقوق والحريات في ليبيا مرهونٌ إلى حدّ كبير بمدى نجاح المجتمع الليبي في ترسيخ ثقافة المشاركة والرقابة الشعبية، وتطوير مؤسساته بما يضمن فاعلية واستدامة دور الرأي العام كقوة حقيقية داعمة للديمقراطية.

#### قائمة مراجع

- 1- وولتر ليبمان، الرأي العام، ترجمة محمد بدران (بيروت: دار الفارابي، 1981).
- 2 - نعمان عبد الرزاق السامرائي، الرأي العام: طبيعته وتكوينه ووظائفه (عمان: دار الحامد، 2007).
- 3 - أحمد يوسف أحمد، "الرأي العام وصنع السياسة العامة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 120 (1995).
- 4 - جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة أحمد غانم (بيروت: منشورات الجمل، 2011).
- 5 - Georges Ripert, Traité élémentaire de droit civil (Paris: LGDJ, 1951).
- 6 - يورغن هابرماس، الفضاء العمومي، ترجمة عماد إبراهيم (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011).
- 7- مصطفى عبد الغني، الرأي العام والإعلام (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2009).
- 8 - غسان سلامة، (2016). الديمقراطية الصعبة في ليبيا. بيروت: المركز العربي.
- 9- نصر الدين زيدان، (2017). التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة. القاهرة: دار الفكر العربي.
- 10 - منظمة العفو الدولية. (2015). تقرير ليبيا: حالة حقوق الإنسان.
- 11 - هيومن رايتس ووتش. (2018). انتهاكات المجموعات المسلحة في ليبيا.
- 12- مراسلون بلا حدود. (2021). مؤشر حرية الصحافة العالمي.
- 13- الأمم المتحدة للمرأة. (2019). تقرير وضع المرأة الليبية بعد 2011.
- 14- المرسي، محمد عبد الحميد. **النظم السياسية المقارنة**. القاهرة: دار الفكر العربي. 2018.
- 15 - محمد الجبالي، (2019).
- 16- عبد الله سالم، (2019). مقدمة في علم السياسة. طرابلس: دار الفجر.
- 17- أحمد عبد الله، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. القاهرة: 18 - مركز دراسات الوحدة العربية، 2020.
- 19 - الإعلان الدستوري الليبي، أغسطس 2011.
- 20- باسم أبوبكر إبراهيم عقاب, & نبيل محمد عمار عبدالجليل. (2026). آلية تطبيق الاقتصاد المعرفي وتأثيره على تحقيق التنمية المستدامة في دول المغرب العربي: متطلبات التطبيق وتحديات المستقبل. *Al-Farooq Journal of Sciences*, 2(3), 29-40.
- 21- Nasrat, A. A. (2026). Material Autonomy and spiritual Equality: A Comparative Study of Feminist Thought in A Room of One's Own and Woman in the Nineteenth Century. *Al-Farooq Journal of Sciences*, 2(1), 1185-1191.